رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى ندوة "الاستثمار، الثقافات، الحضارات: الروابط والانعكاسات"

الصخيرات، 16 شوال 1424هـ الموافق 11 دجنبر 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى المشاركين في ندوة "الاستثمار، الثقافات، الحضارات: الروابط والانعكاسات" بالصخيرات، هذا نصها:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إليكم بهذه الرسالة، في افتتاح أشغال هذا الملتقى الهام، منوهين باختياركم تكريس مداولاتكم لموضوع "الفعل الاستثماري" في ارتباطه الوثيق بالبعد الثقافي للتنمية. إن هذا البعد الذي يكتسي أهمية أساسية، لا يسترعي انتباهنا إلا نادرا، بفعل ضغط الأحداث التي تواجهنا، رغم أنه يشكل في الواقع شرطا لا مندوحة عنه، لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي نتوخاه.

تلكم حقيقة بديهية، يشهد بها تاريخ الحضارات السابقة، وما آلت إليه، فقد ثبت أن أيا منها لم يستكمل نضجه وقوته وإشعاعه، إلا بعد بلوغ مرحلة معينة في تكوين رصيده الثقافي. إن ما يحدد السلوك الاجتماعي للإنسان، وما يجعله يطمح إلى تحسين ظروف عيشه، يكمن في الدوافع الروحية والأخلاقية والإديولوجية التي تحركه، بموازاة مع ما تراكم لديه من معارف وتجارب موفقة.

وبعبارة أخرى، فإن أي مشروع للتنمية بمفهومها الشامل، يظل رهينا بمنظومة القيم السائدة، التي ينجز فيها، فإذا كانت هذه المنظومة منفتحة على المستقبل، مستنهضة للهمم بفضل الرسالة السامية التي تحملها، فإنها ستفضي دون ريب، إلى تعبئة الطاقات المتوفرة والاستفادة من كافة الإمكانات، التي تزخر بها كل أمة، أما إذا تقوقعت هذه المنظومة في ثنايا الماضي، بالاعتماد على المفاهيم الرجعية الغابرة، فإن ذلك سرعان ما يؤدي إلى بث روح الإحباط والجمود في النفوس، وتلكم هي المأساة التي حلت ببعض الحضارات وأدت إلى انحطاطها.

لقد أصبتم في تركيزكم على البعد الثقافي للفعل الاستثماري، حيث إن كل عمل يقوم به الشخص يشكل بالضرورة تجربة فردية، تساهم بدورها في إثراء الخبرة الجماعية، كما أن كل مشروع للتنمية،

عدالة
adala.justice.gov.ma

يشكل بمختلف آثاره، خطوة في اتجاه التطور، سواء على المستوى الاقتصادي أو العلمي أو الثقافي أو الاجتماعي.

وبطبيعة الحال، فإن السياق الثقافي قد يختلف من بيئة إلى أخرى، اعتبارا للتنوع الكبير الذي تتميز به الثقافات. ومع ذلك، فإذا كان من المشروع أن ننبذ المحاولات الداعية للتبعية والتنميط، فإنه مع ذلك، لا محيد عن التمسك بالقيم الكونية الأساسية، التي كانت دائما، ولا تزال إرثا مشتركا تتقاسمه الإنسانية جمعاء، بغض النظر عما قد تعرفه من اختلافات عقائدية وثقافية.

وانطلاقا من هذه القيم الكونية، التي تتمحور حول مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي استقيناها نحن مباشرة من التعاليم الإسلامية الحنيفة، آلينا على نفسنا منذ اعتلائنا العرش، قيادة المغرب على درب التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

وبهذا التوجه، نظل مخلصين للإرث الذي تركه لنا جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المكرم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، حيث استقر رأيهما، رحمهما الله، غداة الاستقلال على أن ينخرط المغرب في التوجه الليبرالي بهدف ترسيخ المبادرة الحرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وإذا كان يتعين على الدولة، في البداية أن تحدث مؤسسات عمومية، من أجل تدارك غياب مقاولات وطنية قادرة على تحريك القطاعات الأساسية، فإنها مع ذلك، لم تمارس قط سياسة اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه، بل بادرت تدريجيا وكلما أمكنها ذلك، إلى التخلي عن دورها المقاولاتي، وشرعت في الوقت المناسب، وبعيدا عن أي إكراهات إديولوجية، في نهج سياسة الخوصصة وتحرير الاقتصاد، منسجمة، بذلك مع التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي؛ كما أنها، مراعاة لضرورة الحفاظ على التوازنات الكبرى، اعتمدت على مدى عقد من الزمن برنامجا للتقويم الهيكلي، حظي باعتراف دولي كتجربة رائدة وموفقة.

وبالإضافة إلى ما خضع له الاقتصاد المغربي من تكييف وملاءمة، فقد حرصنا شخصيا على اعتماد مسلسل شامل للإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، التي همت المجالات التي تتدخل المؤسسات العمومية بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، بشأن اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

وهكذا، تم تطبيق هذه الإصلاحات في قطاع العدل والإدارة والإطار القانوني للتجارة والأعمال، وكذا بالنسبة لقوانين الشغل والجمارك وتحديث النظام التمويلي. كما أنها شملت أيضا رصد مداخيل الخوصصة، لتمويل مشاريع أساسية عن طريق صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إحداث مراكز لاستقبال المستثمرين.

وفي هذا الإطار، مكنت سياسة التدبير اللامتمركز للاستثمار، التي اعتمدناها في يناير 2002، والتي تندرج في إطار البعد الاقتصادي لمفهومنا للسلطة، من تذليل كافة العراقيل الإدارية وغيرها، التي كانت تحول دون تحرير المبادرة الخاصة، وعليه فقد أصبح بفضل المراكز الجهوية للاستثمار، بإمكان المستثمر

الراغب في إحداث مقاولته أو تنمية استثماراته، أن يجد رهن إشارته المسؤول والمخاطب الوحيد والمكان الأقرب الموحد والوثيقة الموحدة لتحقيق ذلك.

وهكذا، وبعد مرور سنة واحدة، حقق هذا الإجراء نتائج مشجعة، حيث نتوقع تحسنا ملموسا في التوازنات الكبرى والاستثمار خلال هذه السنة، وبالرغم مما يتخلل عملية الاستثمار من تردد عبر العالم، فإن المغرب بقي يحظى بكامل الثقة في هذا المجال.

بل أكثر من ذلك، فإن المغرب، بفضل المشروع، الذي يتوخاه للاندماج المغاربي، على أسس سليمة ووحدوية واتفاق الشراكة، الذي يربطه بالاتحاد الأوروبي، والذي سيتحول إلى شراكة نموذجية، وكذا بفضل ما يجري حاليا من مفاوضات، حول اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على منطقة التبادل الحر، التي شكلها مع بعض البلدان العربية على أساس إعلان أكادير، في طريقه ليصبح قطبا حقيقيا للمستثمرين، وهذا ما أدركته عدة شركات متعددة الجنسيات، حيث شرعت في الاستثمار في مناطق مختلفة من البلاد، بهدف اقتحام أسواق بلدان أخرى.

كما أن حضوركم، بهذه الكثافة وبهذا المستوى الرفيع، في هذه المناقشات حول الاستثمار، لخير دليل على مدى اهتمامكم بالموضوع كفاعلين اقتصاديين دوليين. أتمنى لكم التوفيق في أشغالكم ومقاما طيبا في المملكة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".